جامعة عين شمس
كلية التجارة
قسم الاقتصاد

أثر الجرائم الاقتصادية على النمو الاقتصادى مع التركيز على جرائم الفساد المالى (دراسة مقارنة)

رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير
فى الاقتصاد

مقدمة من الباحثة
ريهام عبد النعيم عبيد أحمد

تحت إشراف
أ.د / على لطفى
رئيس مجلس الوزراء الأسبق
أستاذ الاقتصاد – كلية التجارة
جامعة عين شمس

٢٠٠٨

Ain Shams University
Faculty of Commerce
Economic Department

The effect of The Economic Crimes on The Economic Growth Special Focus on The Financial Corruption Crimes (Comparative Studies)

A thesis in Partial Requirements
For The Master Degree in Economics

Research. Presented by
Reham Abd El naeem Ebead Ahmed

Under The Supervision of
Prof. Dr. Aly Lotfy Mahmoud Lotfy
Former Prime Minister
Professor of Economics
Ain Shams University
Faculty of Commerce

2008

إهداء

إلى أمي الحبيبة

إلى روح أبي الغالية

إليهما أهدي ثمرة جهدي حباً وتقديراً وعرفاناً

شكر وتقدير

لا أملك إلا أن اتجه شاكر ه لله على عظيم فضله وجزيل عطائه لأنه منحنى الصبر والمثابرة فى إعداد هذه الرسالة، وتوفيقى إلى أن أقدم هذا الجهد المتواضع على النحو الذى انتهى إليه.

كما تعجز الكلمات عن التعبير عن بالغ شكرى وتقديرى وعظيم امتنانى إلى أستاذى وأستاذ الأجيال، الأستاذ الدكتور / " **على لطفى** " أستاذ الاقتصاد ورئيس مجلس الوزراء الأسبق على تفضله بالإشراف على إعداد هذه الرسالة، وعلى ما قدمه لى من متابعة مستمرة وتوجيهات ونصائح صادقة والتى بدونها ما تم الانتهاء من هذه الرسالة، لأنول شرف الانضمام لمئات الباحثين الذين تتلمذوا على يديه، إليه أسجل كل شكرى وتقديرى واحترامى.

كما أتوجه بعميق شكرى وتقديرى لكلا من الأستاذة الدكتورة / علا سليمان الحكيم الأستاذة بمعهد التخطيط القومى وأستاذة الاقتصاد ، والأستاذة الدكتورة / دينا عبد المنعم راضى أستاذة الاقتصاد بكلية التجارة جامعة عين شمس، على تفضلهم بالمشاركة فى لجنة الحكم على هذا البحث، وتخصيص جزءا من وقتهم الثمين لقرائته وتقييمه، بما يضفى على هذه الرسالة ثراء وعمقا، فلهم منى جزيل الشكر.

وأخيرا، أشكر كل من مد لى يد العون والمساعدة فى إعداد هذه الرسالة.

الباحثة

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة:.....	أ
مشكلة البحث:.....	ج
أهمية البحث:.....	د
أهداف البحث:.....	د
فروض البحث:.....	ذ
الفصل الأول	
الإطار النظرى للجرائم الاقتصادية	
المبحث الأول: نشأه وتطور الجرائم الاقتصادية.....	١
أولا: المجتمع البدائى.....	١
ثانيا: الشرائع القديمة.....	٣
ثالثا: النظم الأوروبية.....	٦
رابعا: تأثير السياسة الاقتصادية فى قانون العقوبات.....	٧
المبحث الثانى: مفهوم الجرائم الاقتصادية.....	١٤
أولا: مفهوم الجريمة.....	١٤
ثانيا: النظريات التفسيرية للجريمة.....	٢٠
ثالثا: مفهوم الجريمة الاقتصادية.....	٢٤
رابعا: سمات الجرائم الاقتصادية.....	٣٨
المبحث الثالث: أنماط الجرائم الاقتصادية.....	٣٩
أولا: طرق تصنيف الجرائم.....	٣٩
ثانيا: أنماط الجرائم الاقتصادية.....	٤٤
ثالثا: الدوافع الاقتصادية لارتكاب الجريمة.....	٤٨
الفصل الثانى	
الإطار النظرى للفساد الاقتصادى	
المبحث الأول: مفهوم الفساد.....	٦٩
أولا: خلفية تاريخية عن الفساد.....	٦٩

ثانيا: مفهوم الفساد..... ٧٠
ثالثا: مفهوم الفساد الدولى فى ظل العولمة..... ٧٩
المبحث الثانى: أنماط الفساد ودوافعه..... ٩٢
أولا: الأنماط المختلفة للفساد..... ٩٢
ثانيا: أسباب الفساد..... ١٠١
المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد..... ١٠٩
أولا: الآثار الاقتصادية للفساد..... ١٠٩
ثانيا: الآثار غير الاقتصادية للفساد..... ١١٢
ثالثا: قياس التكلفة الاقتصادية للفساد..... ١١٥
رابعا: التحليل الاقتصادى للفساد..... ١١٨
خامسا: مؤشرات قياس الفساد..... ١٢٢

الفصل الثالث

دراسة مقارنة لظاهرة الفساد

المبحث الأول: دراسة ظاهرة الفساد فى الأرجنتين..... ١٢٥
أولا: التدهور الاقتصادى فى قارة أمريكا اللاتينية..... ١٢٥
ثانيا: السلاسل الزمنية للأزمات الاقتصادية الأرجنتينية..... ١٢٧
ثالثا: الأزمة الأرجنتينية الأخيرة..... ١٣٠
رابعا: موقف صندوق النقد الدولى من الأزمة الأرجنتينية..... ١٣٤
خامسا: الفساد والفقر فى الأرجنتين..... ١٣٦
المبحث الثانى: دراسة ظاهرة الفساد فى روسيا..... ١٣٩
أولا: خلفية تاريخية عن ظروف قيام الاتحاد السوفيتى..... ١٣٩
ثانيا: انهيار الاتحاد السوفيتى وظهور جمهوريات الكومنولث الجديدة ١٤٠
ثالثا: روسيا وريث القوى السوفيتية العظمى..... ١٤٢
رابعا: برنامج الإصلاح الاقتصادى الروسى..... ١٤٤
خامسا: أزمة الاقتصاد فى روسيا..... ١٥٢
المبحث الثالث: دراسة ظاهرة الفساد فى الأردن..... ١٥٥
أولا: سمات الاقتصاد الأردنى..... ١٥٥
ثانيا: مراحل نمو الاقتصاد الأردنى..... ١٥٨

ثالثا: أثر برامج التثبيت الاقتصادى والتكييف الهيكلى
على الأداء الاقتصادى للأردن..... ١٦٢
رابعا: واقع الفقر فى الأردن..... ١٦٧
خامسا: الفساد فى الأردن..... ١٦٨

الفصل الرابع

دراسة حالة الفساد الاقتصادى فى مصر

المبحث الأول: نشأه وتاريخ الفساد الاقتصادى فى مصر..... ١٧١
أولا: السياسة الاقتصادية لمصر فى عهد الثورة..... ١٧١
ثانيا: الانفتاح الاقتصادى..... ١٧٢
ثالثا: برنامج الإصلاح الاقتصادى فى مصر..... ١٧٩
المبحث الثانى: سمات الفساد الاقتصادى فى مصر..... ١٨٩
أولا: جرائم الائتمان المصرفى فى فترة الانفتاح..... ١٨٩
ثانيا: تهريب رؤوس الأموال..... ١٩١
ثالثا: شركات توظيف الأموال..... ١٩٤
رابعا: الرشوة..... ١٩٦
خامسا: الاقتصاد السرى..... ١٩٩
سادسا: سمات الفساد الاقتصادى فى مصر..... ٢٠٣
المبحث الثالث: أهم آليات مواجهة الفساد..... ٢٠٦
أولا: جهود مكافحة الفساد على الصعيد الدولى..... ٢٠٦
ثانيا: جهود مكافحة الفساد على الصعيد العربى..... ٢٠٩
ثالثا: جهود مكافحة الفساد على الصعيد المحلى..... ٢١٢
النتائج..... ٢٥٩
التوصيات..... ٢٥٩
الملاحق..... ٢٦٢
المراجع..... ٢٨٢
ملخص الرسالة باللغة العربية..... أ
ملخص الرسالة باللغة الإنجليزية..... A

قائمة الجداول

م	بيـــان	رقم الصفحة
١	معدلات نزوح ثروات أمريكا اللاتينية الناتج عن الديون الخارجية	١٢٦
٢	أهم المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الأرجنتينى فى الفترة من ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٦	١٣٧
٣	ترتيب الأرجنتين بين دول العالم وفقا لمؤشر مدركات الفساد الذى تصدره منظمة الشفافية العالمية، خلال الفترة من ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٧.	١٣٧
٤	سياسة الخصخصة فى روسيا	١٤٦
٥	مؤشرات الاقتصاد الكلى الرئيسية فى روسيا خلال الفترة من ١٩٩٢ ـ ١٩٩٥	١٤٨
٦	ديون المؤسسات برواتب وأجور العاملين المتأخرة حسب الفروع الاقتصادية الرئيسية	١٤٩
٧	الإضرابات فى روسيا خلال الفترة من ١٩٩٢ ـ ١٩٩٥	١٤٩
٨	معدلات الجريمة المسجلة فى روسيا خلال الفترة من ١٩٨٥ ـ ١٩٩٦	١٥١
٩	ترتيب روسيا بين دول العالم وفقا لمؤشر مدركات الفساد خلال الفترة من ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٧	١٥٤
١٠	تطور معدلات النمو الحقيقى للاقتصاد الأردنى للفترة من ١٩٦٧ ـ ١٩٩٧	١٥٧
١١	أثر عملية الخصخصة على الإيرادات الأردنية	١٦٥
١٢	أثر عملية الخصخصة على صافى الدخل (الربحية)	١٦٥
١٣	أثر عملية الخصخصة على إنتاجية العامل فى الأردن	١٦٦
١٤	أثر عملية الخصخصة على أعداد العاملين فى الأردن	١٦٦
١٥	تقييم الفقر فى الأردن فى الفترة ما بين عامى ١٩٩٧، ٢٠٠٢	١٦٨
١٦	ترتيب الأردن بين دول العالم وفقا لمؤشر مدركات الفساد خلال الفترة من ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٧	١٧٠
١٧	بعض المؤشرات الاقتصادية الرئيسية للاقتصاد المصرى خلال الفترة من ١٩٨٩ حتى ١٩٩٣	١٨١
١٨	ترتيب مصر بين دول العالم وفقا لمؤشر مدركات الفساد خلال الفترة من ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٧	٢٠٥
١٩	أثر عملية دمج القطاع غير الرسمى فى القطاع الرسمى على شركة فى ظل الأوضاع الحالية (بدون إصلاح)	٢٢٠
٢٠	أثر عملية دمج القطاع غير الرسمى فى القطاع الرسمى على شركة بعد تبنى مجموعة من الإصلاحات	٢٢٢
٢١	النشاط الإقراضى للبنوك خلال الفترة من ٢٠٠٤ حتى ٢٠٠٦	٢٣٨، ٢٣٩

تابع قائمة الجداول

م	بيـــان	رقم الصفحة
٢٢	عدد الشركات التى تم التفتيش عليها من قبل الهيئة العامة لسوق المال ونوع التفتيش وما تم إتخاذه من إجراءات حيال تلك الشركات خلال أعوام ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧.	٢٤١
٢٣	ملخص بأداء الهيئة العامة لسوق المال فى مجال الرقابة على التزام الشركات بقواعد الإفصاح خلال الفترة من ٢٠٠٥/٧/١ حتى ٢٠٠٦/٦/٣٠.	٢٤٢
٢٤	مؤشرات أداء إدارة تظلمات المتعاملين بالسوق خلال الأعوام ٢٠٠٦، ٢٠٠٧.	٢٤٢
٢٥	مجهودات الإدارة العامة لمباحث الأموال العامة وإدارات وأقسام الأموال العامة بمديريات الأمن فى مجال الاختلاس والإضرار بالمال العام خلال أعوام ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢.	٢٥٢
٢٦	مجهودات الإدارة العامة لمباحث الأموال العامة وإدارات وأقسام الأموال العامة بمديريات الأمن فى مجال مكافحة جرائم النقد والتهريب وجرائم شركات توظيف الأموال خلال أعوام ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢.	٢٥٤
٢٧	مجهودات الإدارة العامة لمباحث الأموال العامة وإدارات وأقسام الأموال العامة بمديريات الأمن فى مجال مكافحة الرشوة واستغلال النفوذ خلال أعوام ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢.	٢٥٦

قائمة الملاحق

ملحق رقم	بيـــان	رقم الصفحة
١	" تقرير مبدئى موازى " مقدم إلى مؤتمر للدول الأطراف فى الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد	٢٤٥
٢	التوصيات التى وردت بالتقرير الثانى للجنة الشفافية والنزاهة بوزارة الدولة للتنمية الإدارية بعنوان " برنامج العمل الوطنى لتحقيق الشفافية والنزاهة "	٢٥٥

المقدمة

تتمثل الحالة الاقتصادية فى المستوى الاقتصادى أو المادى للفرد، وهى الوسيلة التى يحصل بها الإنسان على متطلبات حياته، وبقدر هذا المستوى قوة وضعفا تنعكس آثاره على سلوكيات الأفراد إما ايجابيا تجاه المجتمع الذى يعيش فيه هؤلاء الأفراد، أو سلبيا حيث تولد الجريمة والتى تتمثل فى الخروج على القانون والنظام القائم فى المجتمع.

أما الحالة الاجتماعية، فهى ما يثقل به الفرد من تعليم وثقافة ووسط بيئى، وبقدر هذا المستوى قوة وضعفا أيضا تنعكس آثاره على سلوكيات الأفراد إما ايجابيا بأن يكون صالحا للمجتمع فيفيد ويستفيد،وإما سلبيا حيث تكون الجريمة أيضا.

ولا ينبغى من الناحية العملية إرجاع تفسير ظاهرة الجريمة إلى العامل الاقتصادى أو الاجتماعى وحده، فالحالة الاقتصادية والاجتماعية ليست هى العوامل الوحيدة التى تؤدى بدورها إلى السلوك الإجرامى،وإنما هناك عوامل أخرى قد تكون نفسية أو عضوية أو وراثية أو استعداد فطرى للإجرام، ولكن تبدو الأهمية الكبرى للعوامل الاقتصادية والاجتماعية فى تهيئة المناخ اللازم لارتكاب العديد من الجرائم، وتلك هى العوامل الرئيسية فى زيادة معدلات الجريمة.

وتشكل الجريمة خطرا على معظم سكان العالم، وهى تهدد المجتمعات الصناعية المتقدمة وتحول دون التنعم بأسباب الرفاهية التى توفرت لديها، كما تعيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدول النامية.

وقد أخذت الجريمة مكانها المتقدم فى مجالات الاقتصاد والسياسة، تعدت طابعها التقليدى الفردى إلى الطابع الجماعى المنظم، وأصبحت مهنة لها مؤسساتها وخططها وبرامجها، وهيمنت على المصانع والشركات والمؤسسات المالية فى بعض الدول.

إن التطور العلمى فى مجالات الاتصال والنقل وتقنية المعلومات، فتح الأبواب أمام الجريمة لتاخذ طابعها العلمى والعالمى فى مختلف أشكالها الاقتصادية والأخلاقية، والجريمة بآثارها الاقتصادية والاجتماعية والنفسية المتنوعة، تجاوزت خسائرها المادية والبشرية خسائر الحروب المحدودة و الكوارث الطبيعية معا. وللجريمة عائدات مقدرة تضارب عائداتها أغلى السلع والمهن، بل تسيطر أحيانا على عائدات تلك السلع وتغتسل بها.

لم تكن مشكلات الجريمة المتفاقمة مفاجأة للإنسان، بل فطن المجتمع الدولى لظاهرة الجريمة فى وقت مبكر، وسعى للحيلولة دونها، ولم تكف المجتمعات والأسرة الدولية عن بحثها الدءوب وسعيها المتواصل على مر العصور لمعالجة مشكلة الجريمة، فقد تطورت البحوث العلمية،

رسمت السياسة الجنائية المتنو عة، أوجدت التشريعات ونظم تحقيق العدالة الجنائية، أبرمت الاتفاقيات الثنائية والإقليمية والدولية، نظمت المؤتمرات ووضعت لبنات التعاون الإقليمى والدولى قبل أن تأخذ الجريمة طابعها الخطير الذى نشهده اليوم.

وبما أن أغلب الجرائم، إن لم يكن كلها، تؤثر مباشرة على ما يمتلكه ضحاياها من موارد اقتصادية، مادية أو بشرية، فقد انشغل الاقتصاديون كغيرهم ممن يهمه أمر الجريمة كالقانونيين ومن فى حكمهم، بالنظريات التى تفسر سلوك المجرم وأهدافه من ارتكاب الجريمة وسلوك المجتمع تجاهه، ومن أهم تلك النظريات وأكثرها قبولا لدى عموم الاقتصاديين، أن سلوك المجرم كغيره من أنواع السلوك الاقتصادى، كسلوك المستهلك والمنتج، يستجيب لحافز الربح. فالمجرم عندما يهم بارتكاب جريمته فهو يستهدف تعظيم أرباحه لأنه يأخذ فى الاعتبار مكاسبه، وهى ما يستطيع الحصول عليه من ممتلكات الآخرين فى حالة عدم القبض عليه، وتكاليفه فى حالة القبض عليه، كخسارته للزمن الذى يقضيه تحت الحراسة والسجن، والمضايقات التى يتعرض لها، والوصمة الاجتماعية، زائدا تكاليف العقوبة كفقدانه لحقوقه الأساسية، والغرامات، والدخل الذى كان يمكنه الحصول عليه إذا لم يتعرض للحبس والسجن..وهكذا. ولذا يضطر المجرم للتخطيط لجريمته بحيث يقلل فرص القبض عليه ويمحو آثار جريمته بقدر ما يستطيع. وفى المقابل، يحرص المجتمع لحماية نفسه من المجرمين الذين هم جزء منه، وذلك بتقليص الجريمة ووضعها عند أدنى حد ممكن بإتباع الوسائل الوقائية والعلاجية التى تقلل مكاسب المجرمين وتؤدى إلى القبض عليهم قدر الإمكان. ويتم ذلك من خلال تقليل إيراداتهم عن طريق حماية ممتلكات المجتمع والأفراد، وزيادة تكاليفهم عن طريق تكثيف جهود ووسائل القبض عليهم وتطبيق العقوبات الصارمة إن ثبتت إدانتهم. وعندما تزداد التكاليف وتقل الإيرادات تقل الأرباح، وبالتالى تقل حوافز المجرمين لارتكاب المزيد من الجرائم.

أما بالنسبة لأكثر الناس احتمالا لارتكاب الجريمة، فإن الاقتصاديين يرون أنهم الذين تقل لديهم تكلفة الفرصة البديلة للدخل، لذا فإن أكثر الجرائم يرتكبها أفراد الأقليات المضطهدة فى مجتمعاتهم، وخاصة ذوى الدخول الأقل، العاطلون عن العمل، وغير المتعلمين. ولا يعنى ذلك أن الأثرياء والمتعلمين وأصحاب الوظائف لا يرتكبون الجريمة، بل أن أغلب الجرائم الاقتصادية التى تؤثر على المجتمع ككل كالرشوة والمحسوبية واستغلال النفوذ قد ينحصر ارتكابها فى هذه الفئة.

لذا، فإن النماذج الاقتصادية التى تحاول تفسير أسباب الجريمة وأهداف المجرمين، تنظر إلى النشاطات غير القانونية كحالة خاصة من النشاطات الاقتصادية،وإن وجود القطاع الإجرامى فى المجتمع هو نتيجة للخيارات المهنية لأفراده، وعليه فإن العناصر الاقتصادية تختار بين

مجموعة السلع القانونية وغير القانونية، أى بين مصادر الدخل القانونية وغير القانونية، واستمرارية وجود هذا القطاع الإجرامى يثير كثيرا من التساؤلات عن أداء الاقتصاد فى أى دولة من الدول.

والدول فى نظامها الاقتصادى تنهج أحد نهجين:

- نهج الاقتصاد الحر:

وتتبعه الدول الرأسمالية، وفيه يكون للأفراد سواء كانوا من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين أن ينتجوا ما يشاءون من السلع دون قيود، ويحكمهم فى تسويق هذه السلع وتوزيعها جهاز الثمن أى قانون العرض والطلب.

- نهج الاقتصاد المخطط أو الموجه:

وتتبعه الدول الاشتراكية، حيث الخطة الاقتصادية فى دول النظام الاشتراكى هى البديل لاقتصاد السوق الرأسمالى، فالدولة تحدد الخطوط الأساسية لتنمية الاقتصاد وتنسيق أنشطة مختلف فروع الإنتاج، إذ يقوم نظامها على تملك وسائل الإنتاج وأدواته زراعية أو صناعية أو حيوانية أو ثروات طبيعية، كما تقوم الدولة أيضا على الخدمات والتجارة، وبالتالى لا محل للملكية الخاصة بالنسبة لوسائل الإنتاج، وهى إن وجدت ففى حيز ضيق جدا، لكن للأفراد أساسا ملكية الاستهلاك فقط.

وبالنسبة لمدى توافر الجرائم الاقتصادية فى أى من النظامين الرأسمالي والاشتراكى، فقد تكثر بعض الجرائم الاقتصادية فى الدول التى تطبق النظام الرأسمالى، بينما تكثر أخرى فى الدول التى تطبق النظام الاشتراكى.

ففى النظام الرأسمالى، حيث الربح هو الحافز الرئيسى للنشاطات الاقتصادية، والحرية الاقتصادية هى الأساس الذى بنى عليه هذا النظام مع رخاوه قوانينه واتسامه بسوء توزيع الدخل، فإن أغلب الجرائم الاقتصادية هى الاحتكار، تهريب الأموال، والتهرب من الضرائب. أما فى النظام الاشتراكى، فنتيجة لاحتكار الدولة للنشاطات الاقتصادية فإن أغلب الجرائم الاقتصادية هى الرشوة والاختلاس والسوق السوداء.

وفى مصر، مرت السياسة الاقتصادية بمراحل عدة خلال القرنين الماضيين، حيث خاض المجتمع المصرى منذ ثورة يوليو تجربتين تنمويتين، فبعد تولى قادة ثورة يوليو الحكم منذ بدأت محاولات التطبيق الاشتراكى، ومع هذا التوجه حدثت بعض التحولات والتغيرات صاحبها التوسع فى فكرة العام، ومع عدم استيعاب الأغلبية لفكرة العام وعدم تهيئة المجتمع لتقبل هذا التغير

ظهرت كثير من أشكال الفساد التى ارتبطت باستباحة المال العام نتيجة عدم استيعاب تلك التغيرات التى حدثت.

وبعد ما واجه التطبيق الاشتراكى من معوقات ، وبعد حرب أكتوبر، وفى ظل كثير من التغيرات الداخلية والخارجية، جاء تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى فى منتصف السبعينيات بما يحمل من طموحات كانت معقودة على تبنى الدولة لسياسة الاقتصاد الحر، ولكن مع سوء التطبيق وبعض من سوء النوايا، بدأت الجرائم الاقتصادية بأشكالها التقليدية والمستحدثة فى الظهور، وأخذت فى بعض الأحيان صورا تضر بالاقتصاد القومى.

ومع فشل سياسة الانفتاح الاقتصادى فى تحقيق ما كان معقودا عليه من آمال، وفى ظل تحول الاقتصاد العالمى نحو الاقتصاد الحر، جاء الإصلاح الاقتصادى محاولة لتصحيح المسار، ولكن ما زالت هناك بعض صور الفساد والجرائم الاقتصادية التى تظهر بين أعضاء المجتمع فى ظل ما خلفته السياسات الاقتصادية والاجتماعية السابقة من ضغوط اجتماعية واقتصادية تواجهها مختلف الطبقات.

وسوف يتم تناول ظاهرة الجرائم الاقتصادية والفساد من خلال دراسة مكونة من أربعة فصول كالآتى:

الفصل الأول: يتناول الإطار النظرى للجرائم الاقتصادية من خلال ثلاثة مباحث، الأول يتناول نشأه وتطور الجرائم الاقتصادية، والثانى يعرض لمفهوم الجريمة الاقتصادية، والثالث يتناول أنماط الجرائم الاقتصادية.

الفصل الثانى: يتناول الإطار النظرى للفساد الاقتصادى من خلال ثلاثة مباحث، الأول يعرض لمفهوم الفساد، والثانى يتناول أنماط الفساد ودوافعه، والثالث يتناول الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد.

الفصل الثالث: يتناول ظاهرة الفساد على المستوى الدولى من خلال ثلاثة مباحث، الأول يتناول ظاهرة الفساد فى الأرجنتين، والثانى يتناول ظاهرة الفساد فى روسيا، والثالث يتناول ظاهرة الفساد فى الأردن.

الفصل الرابع: يتناول ظاهرة الفساد الاقتصادى فى مصر من خلال ثلاثة مباحث، الأول يتناول نشأه وتاريخ الفساد الاقتصادى فى مصر، والثانى يتناول سمات الفساد الاقتصادى فى مصر، والثالث يعرض أهم آليات مكافحة الفساد فى مصر.

مشكلة البحث